

## قانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٣

بربط موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٨٠٥٢٧٦٤٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية مليارات واثنان وخمسون مليوناً وسبعمائة وأربعة وستون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٤٠٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مiliاران وأربعمائة وأربعة ملايين جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ١٤٧٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٢٥٧٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٧٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مiliاران وسبعمائة وخمسة وعشرون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٣٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وواحد وعشرون مليون جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٥٣٢٧٧٦٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده خمسة مليارات وثلاثمائة وسبعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وأربعة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٦٧٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٦٠٥١٤٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمبلغ ٥٣٢٧٧٦٤٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليارات وثلاثمائة وسبعين مليوناً وسبعمائة وأربعة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسالية متعددة بمبلغ ٤٦٦٥١٤٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٦٦٧٢٥٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربى الآخر سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠٠٣ م) .

حسني مبارك

كما زادت نسبة المكتبة في المدارس